دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة

دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية

د. جعفر محمد ذيب شفلوت

أستاذ علم الاجتماع المشارك بكلية علوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته أغراض الدراسة، وقد تكون أفراد الدراسة من (50) عضو هيئة تدريسية في كلية العدالة الجنائية، (15) عضو هيئة تدريسية في كلية علوم الجريمة، والذين تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل، وقد تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات، والتي تم التحقق من صدقها وثباتها.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هنالك دوراً كبيراً مرتفع المستوى للعوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، كما تبين أن أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية هي السرقة، والاحتيال، والعنف.

الكلمات المفتاحية: دور– العوامل الاجتماعية والاقتصادية– الضحية– الجريمة.

Abstract:

The study aimed to identify the social and economic factors in victimization in crime. The study adopted the descriptive analytical approach to suit the purposes of the study. The study members consisted of (50) faculty members in the College of Criminal Justice, and (15) faculty members in the College of Criminology. , who were selected using a comprehensive inventory method, and the questionnaire was relied upon to collect data, the validity and reliability of which was verified.

The results of the study showed that there is a large, high-level role of social and economic factors in the victim's occurrence in crime from the point of view of the faculty members at Naif University for Security Sciences. It also turned out that the most crimes in which victims occur from the point of view of the faculty members at Naif University for Security Sciences are Theft, fraud, and violence.

Keywords: role – social and economic factors – victim – crime.

المقدمة:

منذ نشأة الإنسان وتطوره، بدأت الحضارة والجريمة في الظهور معا، ولعبت مؤسسات العدالة دورا كبيرا، وإن لم يكن منهجيا ومنظما، في الحد من الجريمة. وتعد الجريمة، كسلوك مخالف للقانون، ظاهرة منتشرة في جميع

المجتمعات والدول، ولو بدرجات متفاوتة، إذ يشار إليها كظاهرة اجتماعية وتاريخية تجاري التطور الاجتماعي والاقتصادي. ونظرا لأن الجريمة لا ترتبط فقط بالمجرم، وإنما تلحق الأذى والضرر بشكل أساسي بالآخرين، وتمس حقوقهم الإنسانية بشكل مباشر، فقد اهتمت العديد من الدراسات بالطرف الآخر للجريمة، وهو الضحية.

يُعرف الشخص الذي تضرر من جريمة ما أو أصيب أو قُتل أو عانى بالضحية، فالضحية، أو أفراد أسرتها، هم أفراد أو مجموعات تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر سلبا من أنشطة المجرمين. لقد نص المبدأ الأساسي للأمم المتحدة على أن الضحية يعني الشخص الذي تعرض لضرر، فرديا أو جماعيا، بما في ذلك الإصابة الجسدية أو العقلية أو المعاناة العاطفية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بشكل كبير من حقوقه الأساسية، من خلال أفعال أو إغفالات تنتهك القوانين الجنائية المعمول بها في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك القوانين التي تنص على إساءة استخدام السلطة بشكل إجرامي (UN , 1985).

ويتأثر وقوع الجريمة على الضحية بمجموعة متنوعة من العوامل، وغاليا ما تكون الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي العامل الرئيسي لذلك، إذ تعتمد منهجية الجريمة والطريقة التي يصبح بها الناس ضحايا للجريمة بشكل أساسي على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في المجتمع. لقد وجد (Jarjoura, 1989) أن المجتمع ذو الوضع الاقتصادي الجيد يواجه حالات قليلة وبسيطة من الجريمة، أي أنه إذا كان المجتمع مستقرا اجتماعيا واقتصاديا مع دخل مرتفع، فإن هناك فرصة منخفضة لمواجهة حالات الجريمة.

من جهة أخرى، يستغل المجرمون صفات ضحاياهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية التي تكون سببا كبيرا في وهنهم وضعف موقفهم، والتي تلعب أيضا دورا مباشرا في تسهيل أعمالهم الإجرامية في حقهم.

إن تحليل إحصاءات الجريمة وبالتالي التعرف على العوامل والهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الأشخاص كضحايا للجريمة سيؤدي إلى فهم أفضل للعوامل وبالتالي يصبح من الممكن الحد من حدوث الجريمة، كون أن الطرف الآخر لها هو الضحية. تتعامل مشكلة الدراسة مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية من أجل تفسير وقوع الأشخاص كضحايا للجريمة، وبالتالي تحديد السبل الكفيلة بالحد من الجريمة وتقليل عدد الضحايا.

مشكلة الدراسة:

مع ازدياد النشاط الإجرامي، ازداد الاهتمام بموضوع الضحية في الآونة الأخيرة، وبرزت أهمية دراسة العوامل التي تلعب دوراً في وقوع الضحية في الجريمة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية للضحية. ومن أجل تحقيق العدالة المطلقة، تتمثل الاهتمامات الأساسية للمجتمعات في إعادة العدالة إلى الضحايا في أعقاب الجريمة، وتحقيق توازن عادل بين حقوق الضحايا والمتهمين. ومن أجل القيام بذلك، كان لابد من بذل المزيد من الجهود لدراسة الضحية بشكل مكثف ودقيق، إذ ينقص الكثيرين المعرفة الكاملة بموضوع الدراسة، لذا بات

من الضرورة تزويد الأدب النظري بالمزيد من المعلومات، لا سيما مع ندرة وجود الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية، من أجل سد النقص وإثراء الدراسات بالمعلومات الكافية من جهة، والوصول إلى نظام عدالة جنائية واجتماعية أكثر سلامة من الناحية النفسية والأخلاقية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى علاج أكثر فاعلية لمشكلة وقوع الضحايا في الجريمة.

وفي ضوء مشكلة الدراسة سيتم الإجابة عن سؤال الدراسة: "ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

أسئلة الدراسة:

تتمحور أسئلة الدراسة حول ما يلي:

1. ما العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

2. ما العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

3. ما أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الرئيسة الآتية:

1. التعرف على العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

2. التعرف على العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

3. التعرف إلى أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية حسب وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

أهمية الدراسة:

ما من شك في أن الجريمة بكافة أشكالها غدت موضوعا مهما يُعنى به المهتمين من علماء الاجتماع والجهات الأمنية، فضلا عن تأثيرها الحيوي والكبير على البناء الاجتماعي في المجتمع. وباعتبار الضحية طرفا في الجريمة، فقد حظيت هي الأخرى في الآونة الأخير بالكثير من الاهتمام، بالرغم من قلة الأبحاث التي تناولت موضوع الضحية, وقد يرجع ذلك إلي اهتمام الباحثين بالشخص الجاني وصفاته وبالعوامل المؤدية إلي انحرافه، وكذلك بالمؤسسات العقابية وأساليب التأهيل المناسبة للشخص الجاني، وذلك علي حساب الاهتمام بالضحية والعوامل المحيطة بها والمؤدية إلى وقوعها ضحية في الجريمة. وفي ظل هذه الأهمية التي حظيت بها الضحية، وإن كانت قلية ومتواضعة، توجب فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بوقوع الضحية في الجريمة، والتي يتحرك ضمنها النشاط الإجرامي، إلى جانب توفير بيانات جديدة حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة.

من هنا يتضح بان أهمية الدراسة تنبع مما يلي:

1. ستساهم هذه الدراسة في الكشف عن الكثير من المعلومات والحقائق التي تساعد على رسم سياسة وقائية تؤدى بالكثيرين إلى عدم التعرض لأن يكونوا ضحايا الجريمة.

2. ستساهم هذه الدراسة في الكشف عن أهم الجرائم التي يسهم فيها الضحية إسهاما مباشراً فعالاً في ارتكاب الجريمة.

3. ستساهم هذه الدراسة في إثراء للمعرفة العلمية وتطوير لمناهج البحث وأدواته في مجالات الظواهر الاجتماعية المختلفة وفى مقدمتها بطبيعة الحال ظاهرة الضحية.

مصطلحات الدراسة:

1. الضحية: هو الشخص الذي يقع عليه الفعل بنص التجريم، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا. وهو صاحب الحق الذي تصيبه الجريمة أو تجعله عرضه للخطر، أو هو الشخص الذي وقعت عليه الجريمة، أو الذي أُعتدي على حقه الذي يحميه القانون سواء ناله ضرر مادي أو معنوي أو لم يصبه ضرر . كذلك يقصد بالضحية الشخص الذي أصيب بضرر بدني أو عقلي أو معاناة نفسية أو خسارة اقتصادية أو حرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقه الأساسي عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة (رفو، 2018).

2. الجريمة: كل خطأ عام معادي للمجتمع، أو عمل إجرامي ينتهك قانون الدولة ويرفضه المجتمع بشدة، أو الأفعال التي يحظرها القانون والتي يمكن أن يُعاقب عليها بالسجن أو الغرامة (Thotakura, 2011).

3. العوامل الاجتماعية: هي الظروف أو الأوضاع الاجتماعية المحيطة بالضحية، والتي سهلت من وقوعه ضحية في الجريمة، أو جعلت منه هدفا للجناة من أجل استغلاله أو إيذائه أو التسبب بضرر نفسي أو مادي له.

4. العوامل الاقتصادية: هي الظروف أو الأوضاع الاقتصادية المحيطة بالضحية، والتي سهلت من وقوعه ضحية في الجريمة، أو جعلت منه هدفا للجناة من أجل استغلاله أو إيذائه أو التسبب بضرر نفسي أو مادي له.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة وجمع البيانات من المبحوثين في شهر تشرين أول 2023.

2. الحدود المكانية: جامعة نايف للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية.

3. الحدود البشرية: أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

الإطار النظري:

هناك بعض المواقف والظروف والعوامل التي تمثل إغراءات للجاني وتمنحه القوة والجرأة على ارتكاب العمل الإجرامي، أي أن الجرائم باختلاف أشكالها تحتاج إلى مغريات وظروف داعمة (الوريكات، 2013)، فهناك بعض الأشخاص الذين يكونوان أهدافا مناسبة لارتكاب الجريمة أكثر من غيرهم، نظرا لتوفر الظروف الملائمة لديهم ليكونوا مستهدفين من قبل الجناة.

بدأ ضحايا الجريمة والمتضررون منها يحظون بمزيد من الاهتمام مع تفاقم معدلات الجريمة، وزيادة عدد الضحايا، إذ اتخذت الجريمة أشكالا أكثر تنوعا، وتضاعف الضرر الجسدي والنفسي والاجتماعي الذي تسببه. ونتيجة لذلك، ظهر مجال جديد للدراسة يعرف باسم "علم الضحايا" في مجال القانون الجنائي لأنه يركز على فحص شخصية الضحية كطرف في الجريمة ودراسة الظروف المحيطة به. ومن أجل الكشف عن معاناة ضحايا الجريمة والعمل على حماية حقوقهم، قام الباحثون بالاطلاع على الحالة الصحية البيولوجية والاجتماعية والنفسية والعقلية للضحية.

ضحايا الجريمة: يعاني ملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم كل عام من درجات متفاوتة من المعاناة الجسدية والنفسية والمالية بسبب السلوك الإجرامي للآخرين والمنظمات الخاصة والحكومات. منذ نشأة علم الجريمة، كان ضحية الجريمة جزءا لا يتجزأ من خدمة العدالة؛ ومع ذلك، لم يتعرض أي عنصر في علم الجريمة للإهمال أكثر من الضحية (Sergianni, 2012). واستجابة لذلك، تم إنشاء فرع منفصل لعلم الإجرام لمعالجة ضحايا الجريمة؛ علم الضحايا هو الدراسة المنهجية للضحية كعامل اجتماعي للجريمة (Doerner & Lab, 2011). تشكل دراسة ضحايا الجريمة دراسة شخصية الضحية وسلوكه ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي المباشر، والأهم

من ذلك، العلاقة بين الضحية والمجرم. ومن خلال إعادة صياغة السؤال الرئيسي "ما هي العوامل الاجتماعية والإقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة؟" يحول الاهتمام من التركيز الأساسي على الجاني إلى النظر في جميع ظروف الضحية المساهمة في الجريمة المرتكبة. ومن خلال القيام بذلك، يتم الاعتراف بأن ظروف الضحية تلعب دورا مهما في التفكير الإجرامي للجاني وتنفيذ الجريمة نفسها، إذ يقرر الجاني، قبل ارتكاب الجريمة، الإقدام على التصرف فقط بعد أن يتعرف على ظروف الضحية وخصائصه التي تلبي رغباته وتخفف من خطر ارتكاب الجريمة.

ومن أجل فهم أكبر لمصطلح الضحية، لا بد من التعرف على الأنواع الأربعة للضحية، وهي:

1. الضحية المثالية:

وهي الضحية البريئة التي ليس لها أي تواطؤ في الجريمة (Skogan & Maxfi eld, 1981). ووفقا لـ Christie (1986)، هناك ست خصائص للضحية المثالية، وهي: (أن تكون الضحية ضعيفة، أن تكون الضحية في ظرف محترم، أن تكون في ظرف لا يمكن لومها على حدوث الجريمة، أن يكون مرتكب الجريمة هو المهيمن على الضحية، أن يكون مرتكب الجريمة غير معروف للضحية وليس له أي علاقة بها، أن يكون لدى الضحية ما يكفي لتأكيد أنها ضحية).

2. الضحية المتواطئة:

في بعض الحالات، تتداخل فئات ضحايا الجريمة والجاني، ويمكن أن يشير كلاهما أحيانا إلى الشخص نفسه (Fattah, 1994). إذ يمكن أن يتصرف الضحية بطريقة استفزازية مبالغ فيها، وقد ترتبط الجريمة بشرب الكحول، إذ غالبا ما يكون كل من الضحية والجاني في حالة سكر (2000؛ Dystring et al).

3. الضحية السلبية:

في بعض الأحيان يتم إلقاء اللوم على الضحية وليس على مرتكب الجريمة. يمكن أن تتعرض الضحية للجريمة لكونها استفزازية جدا أو مخمورة جدا أو لوجودها في المكان الخطأ. وفي حالات أخرى قد يتم استجواب ضحية الاغتصاب لأنها كانت سلبية للغاية أو أنها لم تقم إلا بمحاولة فاترة للهروب من الجاني (Lindgren & Malm, 1997).

4. الضحية المقاومة:

هي التي ترفض التعاون مع الجاني، أو التراجع عن تصريحاتها السابقة (Eriksson, 1995)، وهي الضحية الغير الراضية والتي تعبر عن رفضها للسلوك الإجرامي، من خلال الاعتداء على الجاني أو سبه، مما يجبر الجاني على الإنسحاب والتراجع عن فعله الإجرامي (جمال، 2015).

خصائص الضحية:

الضحية كائن اجتماعي يعيش في بيئة اجتماعية وله سمات وملامح يمكن تفسيرها أحيانا على أنها صفات جاذبة للفت انتباه الجاني، وإعداده ليكون ضحية للجريمة والعنف، وهذه الصفات هي:

1. الجنس: يؤثر جنس الضحية على مدى تعرضها للعنف والإجرام، فالضحية الرجل قادر "جسديا" على الدفاع عن نفسه وخوض القتال، على عكس المرأة، إذ قد يواجه الجاني صعوبة في السيطرة على الضحية الرجل، ولأنه لا يريد المخاطرة بنفسه، فإنه يقوم بالكثير من الحسابات. لذلك، يختار الجاني ضحاياه ويفضل من يندرجون ضمن المجموعة النسائية (جمال، 2015).

2. السن: يمثل السن دعوة للاستيقاظ الرغبة الإجرامية لدى الجاني، فيمكن أن يؤثر عمر الضحية على احتمالية وقوع الجريمة، خاصة إذا كانت الضحية صغيرة جدا او كبيرة في السن بحيث لا يمكنها فهم قيمة الاحتياطات التي يجب اتخاذها لمنع وقوع الجريمة. فمرتكب الجريمة يستغل الأطفال وكبار السن لممارسة سلوك إجرامي، بما في ذلك الاعتداء الجنسي عليهم (جمال، 2015).

3. الحالة النفسية: تجعل الحالة النفسية بعض الأفراد عرضة للاعتداء أو الأعمال الإجرامية نتيجة لظروفهم النفسية الصعبة والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إصابتهم بالاكتئاب والوسواس والرهاب الاجتماعي والإدمان على المخدرات والمسكرات (مراد، 2016).

4. الحالة الصحية: تجعل الأمراض العضوية، التي تصيب الإنسان بالضعف والوهن، بعض الأشخاص عرضة للاستهداف من قبل الجناة، فيصبح من الصعب عليهم مقاومة الجناة، لأنهم يكونوان غير قادرين على التحكم في تصرفاتهم.

5. المهن: هناك بعض المهن التي قد تعرض أصحابها وتهيئهم لكي يكونوا عرضة للإجرام والاعتداء، مثل الصيارفة وسائقي سيارات النقل الذين يتعرضون للنهب والسرقة، أو العاملين في المهن التي تستدعي التعامل مع الفئات ذات الأسبقيات والسلوك الإجرامي، مثل المساجين وتجار المخدرات والمدمنين والأحداث.

العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة:

1. الوضع الاجتماعي للضحية:

تزيد اختلافات الوضع الاجتماعي من فرص الوقوع ضحية للجريمة، إذ تشير الأدلة المتوفرة إلى أن الأفراد في البيئات الفقيرة المضطربة يعانون من مزيد من الإيذاء والجرائم. يشكل عدم المساواة فرصا أكبر لعيش الأفراد في بيئة محفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يؤدي بعد ذلك إلى نشوء الميول الإجرامية. فالعلاقة بين سوء الوضع الاجتماعي والإيذاء الإجرامي وثيقة جيدا. تفيد تقارير وزارة العدل أن الأمريكيين من أصل أفريقي معرضون لخطر الجريمة بشكل أكبر من الأمريكيين البيض والأمريكيين من أصل إسباني. إلى جانب ذلك، تعاني النساء من معدلات أعلى من الجريمة بناء على وضعهن غير المتساوي في المجتمع (Nazaretian, 2014).

2. أسلوب حياة الضحية:

أي نمط العيش الذي تعيشه الضحية، والذي يجعلها عرضة لخطر التعرض للجريمة، كالمتشردين الذين يعيشون بلا مأوى، ولا يمتلكون عملا قانونيا وشرعيا يعيشون منه، والمدمنين الذين يذهبون إلى أماكن خطرة ويتجولون ليلا في شوارع غير آمنة (جمال، 2015).

3. الجاليات والأقلية:

وهي المجموعات التي يُنظر إليها على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة في المجتمعات التي يكون فيها أغلبية السكان ذوي أصول عرقية أو طائفية أو دينية أو أيديولوجية مختلفة، كما يُنظر إليها كفئة مجتمعية أقل شأنا ولا تحصل على حقوقها بالرغم من أدائها الواجب الوطني. وهي ضحية حقيقة، إذ أن الجزء الأكبر من سكان المجتمع الذي تعيش فيه لديهم انتماءات عرقية وقومية وطائفية ودينية مختلفة، فيتم في أغلب الأحيان معاملتها بشكل غير عادل، وتحرم من الوصول إلى مناصب مهمة، ويقتصر عملها على الحرف الوضيعة. وبسبب سذاجتها أو إحجامها عن مواجهة أفراد الأغلبية، يتم استغلالها (مراد، 2016).

العوامل الاقتصادية:

1. الفقر: الفقر هو سبب من أسباب الجريمة وليس سبب من أسباب بان يكون الفقراء ضحايا للجريمة فلا مطمع فيهم للاعتداء عليهم من قبل المجرمين، ويتعرض الأفراد الفقراء لجميع أشكال الإيذاء الإجرامي على مستويات أعلى من نظرائهم الأكثر ثراء (Nilsson and Estrada, 2006). في كندا، وُجد أن هنالك صلة بين الطبقة والإيذاء الإجرامي في جميع استطلاعات دائرة الأمن العام حول الضحايا التي يعود تاريخها إلى عام 1983. كان الأفراد الذين يكسبون أقل من 15000 دولار سنويا أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحايا لجرائم القتل (Gannon and Mihorean, 2004). يُظهر Daly, Wilson and Vasdev (2001)، أن أولئك الذين يحصلون على دخل أقل يكونوان أكثر

عرضة للوقوع ضحايا لجرائم القتل. وبالتالي، يعتبر الفقر أحد العوامل الدافعة لأن يكون الشخص ضحية للجريمة، إذ يجعل العيش داخل الأحياء الفقيرة والمهمشة الأجواء مشحونة بالشجارات والاعتداءات المتكررة، أو ما يسمى بعنف الأحياء وحرب العصابات، نتيجة للضغوط الاجتماعية والنفسية التي يعيشها سكانها وللمخدرات. تطرق أصحاب النظرية الإيكولوجية لهذا الموضوع، فغالبية هذه الأحياء المهمشة مكونة من المهاجرين والمرفوضين اجتماعياً.

2. الغنى: يشكل الغنى أيضا سببا في وقوع الشخص كضحية للجريمة، فالأثرياء عندما يتباهون بثروتهم، فقد يمثلون أهدافا جاذبة للمجرمين، واللصوص الذين يعتبرون سرقتهم بمثابة عقوبة لهم بسبب تباهيهم لممتلكاتهم، فضلا عن أنهم (الأغنياء) يشكلون دافعا مهما للمجرمين الطامعين، والذين يطمحون لكسب المزيد أيا كان. وبالرغم من اتخاذ الأغنياء كامل الاحتياطات لسلامة ممتلكاتهم إلا أن الجاني يترصدهم ويبحث عن ثغرات قد غفلوا عنها ليستغلها (جمال، 2015).

النظريات المفسرة لوقوع الضحية في الجريمة:

من الأهمية البالغة توجيه الانتباه نحو الضحية وتوعيتها بالوسائل الوقائية من الجريمة، إذ يظل تفسير الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بالسلوك البشري صعبًا، مما يستدعي استخدام مستويات متعددة لفهم المشكلات الاجتماعية، وهنا تحظى دراسات سببية الجريمة بانتباه واسع، رغم وجود الضحايا منذ القدم، إلا أن دراسة علم الضحية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، مسلطة الضوء على دور الضحية في سياق الجريمة والعدالة (منصور وآخرون، 2011).

بعد دعوة جريسبيني Jerispina، ازداد الاهتمام العلمي بدور الضحية في إنتاج الجريمة، وقام فون هينتج(Han Svan Henting) بدراسة المجرم وضحيته، حيث أكد أن المجني عليه ليس طرفًا سلبيًا فقط، بل يمكن أن يلعب دورًا رئيسيًا في الجريمة، حيث قدم هينتج تصنيفًا للأفراد المعرضين للجريمة لتحديد الاستعداد لتنفيذ الجريمة واتخاذ التدابير الوقائية (كوكب الزمان، 2021).

وجاء كتَّاب آخرون ليركزوا على دور الضحية في تكوين السلوك الإجرامي، مثل هنري إلنبرجر الذي أكد عام 1954 أن هناك عوامل تجعل الفرد ضحية للجريمة. وفي كتابه عام 1968، تحدث شيفر عن دور المجني عليه في تكوين الجريمة واتهم بعض الجناة بدور استفزازي. وفي عام 1971، قام الدكتور عزت عبد الفتاح بنشر كتاب يتساءل فيه عما إذا كان يجب إلقاء اللوم على الضحية (غداوية وبونازف، 2021).

وفي ضوء ذلك، ظهرت مدرسة الدفاع الاجتماعي وركزت نظم السياسة الجنائية في الدول الغربية، بشكل خاص، على الضحية، حيث أشار مارك آنسل إلى أهمية الضحية في السياق الجنائي ودعا إلى إعادة النظر في رد الفعل الاجتماعي ضد الإجرام، وفيما يلي أربعة تفسيرات نظرية في هذا المجال (حكمي، 2015).

التفسير الأول: تهور المجني عليه:

يركز التفسير الأول على "تهور المجني عليه" كعامل يمكن أن يحفز الجاني لارتكاب الجريمة، حيث جاءت عدة دراسات منها دراسة مينديلسون Mendelsohn في عام 1949، والتي أشارت إلى العلاقة بين سلوك المجني عليه وحدوث الجريمة، حيث تحدد درجة ذنب الضحية وترتبط بتدهورها بظروف مخففة للعقوبة، أما كتاب وولف غانغ Wolfgang في عام 1958 استعرض أنماط جرائم القتل الجنائي وأشار إلى مفهوم الاستفزاز، الذي نُقد لاحقًا باعتباره عنصرًا من عناصر العنف الذكوري ضد النساء، كما يشير التفسير أيضًا إلى أن تهور المجني عليه يمكن أن يكون دافعًا للجريمة، ويستخدم كنموذج في بعض الجرائم مثل الاغتصاب، ولكن يثير اعتراضًا بسبب توجيه اللوم نحو الضحية وتجاهل الظروف الاجتماعية والنفسية الأخرى (محب الدين، 2010).

التفسير الثاني: نظريات الأنماط الحياتية:

قام كوهن وفيلسون Cohen & Felson عام 1979 بتقديم نظرية "النشاط الرتيب"، والتي تركز على تأثير الحياة الحضرية والأنشطة الروتينية على الجريمة، فقد أشاروا إلى ثلاثة عوامل رئيسية: الجاني ذو الدافعية، والهدف المناسب، وغياب الحراسة الكافية، وهنا يُظهِر تفسيرهم كيف يؤثر الروتين الحضري على الحماية والفرص الجرمية، حيث يمكن لأنشطة الحياة اليومية أن تخلق فرصًا للجرائم، خاصة الجرائم النفعية، ويُشير الباحثون إلى أمثلة من تصرفات الجاني للتأكد من غياب السكان عن المنازل، ويعتبرون النشاطات الروتينية مساهمًا في تهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ الجرائم، مع التركيز على السرقة والاستفادة المادية.

التفسير الثالث: فرضيات التقارب أو الوفاق:

تفترض نظرية التقارب أن هناك علاقة بين النفوذ والمسافة، حيث يتزايد التأثير مع التقارب، ويتم تطبيق هذه الفرضية لشرح أنماط الجريمة في المناطق الحضرية، ورغم نجاحها في بعض الحالات، إلا أن بعض الباحثين يُشككون فيها ويُظهِرون أن المسوحات الوطنية تشير إلى تشابه في خصائص المجرمين وضحاياهم، إذ يُفهَم هذا التشابه على نطاق محدود ويُطبَق خاصةً في بعض أنواع الجرائم عند وجود تشابه في نمط حياة المجرم والضحية (الليمون، 2017).

التفسير الرابع: فرضيات الجماعات المتكافئة:

تظهر الفرضية أن المجرمين وضحاياهم ليسوا مجموعة متباينة، بل متكافئون، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى تشابه خصائص ضحايا الجرائم مع مجرميها، حيث يُظهر تاريخ علم الضحية تأثيراً كبيراً في إعادة تشكيل نظام علم الجريمة، والذي يعتمد تحديد دور الضحية في وقوع الجريمة على وصف الضحايا وتصنيفاتهم والعوامل البيئية المساعدة، وهنا يجب حماية الضحية وتزويدها بالدعم للمساهمة في الإجراءات الجنائية والتغلب على آثار الجريمة (الحافظي، 2020).

الدراسات السابقة:

دراسة الجنفاري (2020) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الضحية في تسهيل ارتكاب الجريمة، وهي من الدراسات الوصفية / التحليلية، ومنهجها المسح الاجتماعي بالعينة. تكون مجتمع الدراسة من جميع الضباط العاملين لدى الإدارة العامة للمباحث الجنائية في محافظات الكويت. تم أخذ عينة قصدية مكونة من 23 ضابطا. تم جمع البيانات منهم بواسطة استبيان تم توزيعه وجمعه باليد خلال شهر يناير 2020. وخلصت الدراسة إلى أن مستوى دور الضحية في تسهيل ارتكاب الجريمة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعا، كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة الأبحاث المرتبطة بدور الضحية في تسهيل ارتكاب الجريمة.

دراسة لموشي (2018) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الضحية في حدوث جريمة النصب والاحتيال، وتمت معالجة هذا الموضوع من خلال معرفة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، وأسلوب حياة الضحية، ومعرفة العوامل التي تساهم في زيادة فرص وقوع بعض الأفراد ضحايا النصب والاحتيال، وتبين من خلال استعراض بعض النماذج النظرية أن لأسلوب الحياة والنشاطات الروتينية للأفراد دور في وقوعهم ضحايا جريمة النصب والاحتيال. وانتهت الدراسة بجملة من النتائج لعل من أبرزها أن جريمة النصب والاحتيال في أغلب الأحيان لا تخلو من دور تلعبه الضحية في حدوث الجريمة، وتوضيح هذا الدور يساعد أجهزة مكافحة الجريمة في اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة لحماية الضحايا المحتملين من التحول إلى ضحايا فعليين.

دراسة مراد (2016) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الضحية في حدوث جرائم السرقة من خلال دراسة خصائصها الديمغرافية، تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى وصف وتحليل وتفسير دور الضحية في حدوث جرائم السرقة. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي عن طريق المعاينة. تكون مجتمع الدراسة من ضحايا جريمة السرقة في مراكز الشرطة الموجودة في مدينة البليدة الجزائرية. توصلت الدراسة إلى أن متغير الحالة الأسرية يؤثر على العموم في نسبة وقوع الأشخاص ضحايا لجرائم السرقة، حيث أن نسبة 61.82% متزوجون، و 32.66% عزاب، وأن من أهم السمات التي تجعل

الأشخاص عرضة لجرائم السرقة هي النسيان وعدم التركيز. وأوصت الدراسة بضرورة وضع برامج علمية تمنع وقوع جرائم السرقة.

دراسة جمال (2015) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحيطة بالضحية في وقوع الجريمة. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتنتمي إلى الدراسات الوصفية/التحليلية التي تستهدف إلي التعرف علي دور الضحية في تسهيل ارتكاب الجريمة، وما هي الصفات الخاصة التي تميز الضحية ودورها في ارتكاب الجريمة. تكون مجتمع الدراسة من فئة الضحايا المساهمة في السلوك الإجرامي والعنيف الواردة في أعداد جريدة الشروق اليومي خلال شهر كانون الثاني لعام 2015. توصلت الدراسة إلى أن أغلب جرائم القتل كانت بين الأصدقاء، كما وأوصت بمنح موضوع مساهمة الضحية في الجريمة المزيد من الاهتمام الأكاديمي الجاد لتحديد الكيفية التي تساهم فيها الضحية في الجريمة، و لفهم عملية الانتقال للفعل الإجرامي.

دراسة هلال (2012) هدفت بحث مجموعة من المداخل النظرية المفسرة لضحايا الجريمة نظرا لافتقار الفكر السوسيولوجي إلى وجود نظريات تتناول هذا الموضوع ، وتتمثل هذه المداخل في مدخل السمات الذي يشير إلى وجود صفات وسمات معينة في الشخص مهيئة لوقوعه ضحية وفريسة للجريمة ، والمدخل التفاعلي (تحرش الضحية بالجاني) والذي يكشف عن أن الضحية قد تشجع أو تستثير السلوك الإجرامي لدى الجاني ، وأخيرا مدخل أسلوب الحياة والنشاط الروتيني والذي يوضح أن أسلوب الحياة الذي يسير عليه الشخص يرتبط ارتباطا وثيقا بوقوعه ضحية للجريمة من خلال تعريض نفسه للمواقف التي تؤدي إلى هذه العملية.أيضا قدمت الدراسة الراهنة العديد من المحاولات الخاصة بتصنيف ضحايا الجريمة سواء على أسس قانونية أو عضوية أو نفسية واجتماعية ثم توجت ذلك بتقديم تصنيف الأمم المتحدة. ولقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة لعل من أبرزها أن أغلب ضحايا جرائم السرقة من الذكور والمتزوجين ويتراوح مستواهم التعليمي ما بين التعليم الإعدادي والثانوي وأن أغلب الضحايا من الموظفين ورجال الأعمال والحرفيين وأن وقوع الجريمة ضدهم كان في ساعة متأخرة من الليل وأنه لا يوجد سابق معرفة بين الضحايا والجناة وأخيرا أوضحت النتائج بأن الضحايا قد عانوا من الاكتئاب والضيق والحزن والشعور بالدونية والنقص.كما أوضحت الدراسة أن هناك خسائر مادية لحقت بالضحايا من جراء جرائم السرقة تراوحت ما بين دخل الضحية الذي يتقاضاه شهرياً إلى ما يتقاضاه في مدة شهرين أو ثلاثة شهور في بعض الحالات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعد المواضيع التي أولت اهتماما عميقا ومفصلا للظروف المحيطة بالضحية من المواضيع الحديثة في مجالات مختلفة منها الاجتماعي والنفسي والأمني. لقد رصدت الدراسة عدم وجود دراسات عربية وأجنبية

تناولت العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة، على حد علم الباحث، وهو ما أكسبها أهميتها. لقد تناولت العديد من الدراسات مثل دراسة (مراد، 2016) خصائص الضحية الديمغرافية فقط، على عكس الدراسة الحالية التي جمعت بين المتغيرين (العوامل الاجتماعية والعوامل الإقتصادية) معا.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: من المهم بمكان تحديد المنهج المستخدم في الدراسات والأبحاث، للتعرف إلى الطريقة والأسلوب المستخدم. ولأغراض الدراسة الحالية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقاس من خلاله" دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية ".

مجتمع الدراسة وعينتها: يطلق على مجتمع الدراسة وعينتها "أفراد الدراسة" لتمثيل المجتمع كاملاً كفضاء للدراسة لصغر حجم مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار جميع أعضاء الهيئة التدريسية بطريقة الحصر الشامل في كلية العدالة الجنائية في جامعة نايف للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية، إذ بلغ عدد أفراد الدراسة في قسم القانون الجنائي (19) عضواً، وفي قسم العلوم الشرطية (4) أعضاء، وفي قسم علوم الأدلة الجنائية (19) عضواً، وفي قسم الإدارة الأمنية (8) أعضاء، أما في كلية علوم الجريمة فبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الإجرام (9) أعضاء، وفي قسم الوقاية من الجريمة (6) أعضاء هيئة تدريسية. وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع الأعضاء وبنسبة (100%)، وفيما يلي الخصائص الديموغرافية لأفراد الدراسة:

الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الكلية والخبرة الوظيفية

الكلية/ المتغير	التكرار	النسبة المئوية
كلية العدالة الجنائية	50	76.9
كلية علوم الجريمة	15	23.1
المجموع	65	100.0
الخبرة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	6.2
5 – أقل من 10 سنوات	26	40.0
10 سنوات فأكثر	35	53.8
المجموع	65	100.0

أداة الدراسة:

تم بناء (مقياس) الدراسة ذو العلاقة بدور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، ويتضمن:

القسم الأول: البيانات الديمواغرافية: وتتضمن عرض البيانات الأولية للمشاركين في الدراسة، ويتضمن (الكلية والخبرة).

القسم الثاني: أكثر أنواع الجرائم التي قد يقع فيها الضحية:

القسم الثالث: دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، ويتضمن (17) فقرة.

القسم الرابع: دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، ويتضمن (22) فقرة.

صدق أداة الدراسة:

من الضروري أن تكون أدوات القياس صالحة لقياس ما وضع لأجله، وهنا لا بد من التحقق من ذلك من خلال بعض الإجراءات ذات العلاقة بالصدق، والتي تم التحقق بها من خلال طريقتين هما:

صدق المحتوى:

في هذه الطريقة، تم عرض أداة مقياس الدراسة بعد إعداد الصورة الأولية منه على عدد من المحكمين والبالغ عددهم (5) محكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وانتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، والتحقق من وضوح الفقرات بصياغتها وعلاقتها بأبعادها، وبعد ذلك تم اقتراح التعديلات في ضوء ملاحظات الخبراء (المحكمين)، وبمعيار (80%) لبيان صلاحية الفقرة، حيث تم تعديل بعض الفقرات من ناحية الصياغة أو الحذف أو الإضافة، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من (39) فقرة وبعدين رئيسيين، وهذا يدل على صدق محتوى أداة القياس.

صدق البناء:

أما هذه الطريقة، فأعدت لحساب قيم ارتباط الفقرة ببعدها (Pallant, 2005) للكشف عن الدلالات التمييزية لفقرات أداة الدراسة، من خلال استخدام اختبار بيرسون Pearson Correlation للتحقق من صدق البناء لأداة الدراسة وكانت القيم مبينة في الجدول (2):

الجدول (2) اختبار Pearson Correlation للتحقق من صدق البناء لأداة الدراسة

فهم المحتوى الإعلامي		التفكير الناقد		الاختيار الواعي لوسائل الإعلام		التواصل مع وسائل الإعلام	
رقم الفقرة	(R)	رقم الفقرة	(R)	رقم الفقرة	(R)	رقم الفقرة	(R)
1	.482**	9	.627**	1	.706**	11	.688**
2	.725**	10	.503**	2	.677**	12	.453**
3	.737**	11	.391**	3	.666**	13	.675**
4	.767**	12	.383**	4	.658**	14	.419**
5	.643**	13	.454**	5	.625**	15	.571**
6	.736**	14	.514**	6	.546**	16	.559**
7	.684**	15	.469**	7	.562**	17	.704**
8	.639**	16	.551**	8	.618**	18	.428**
		17	.523**	9	.648**	19	.311*
				10	.623**	20	.481**
						21	.451**
						22	.414**

(**) دالة عند مستوى (0.01)

يلاحظ أن صدق البناء الداخلي المبين في (2) كان مقبولاً، وجميع الفقرات الخاصة بكل بعد تقيس نفس الخاصية ولها دلالات تميزية مقبولة، وأنها تنتمي لأبعادها، وذلك بدلالة إحصائية أقل من (0.01) والتي يشار إليها بـ (**)، وقد كانت جميع قيم معاملات الارتباط لفقرات مقياسي الدراسة أعلى من (0.30)، أي الحد الأدنى والمقبول لتمييز الفقرات، مما يشير إلى أن جميع الفقرات تسهم في الدرجة الكلية لمقياس الدراسة بشكل فعال، مما يؤكد صدق بناء أداة الدراسة(Pallant, 2005; Rest, 1979).

ثبات أداة الدراسة:

تعتبر خطوة قياس ثبات أداة الدراسة خطوة مهمة جداً للتحقق من مدى انسجام استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرة وعلى المحور بشكل عام، ولحساب ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة كرونباخ ألفا، حيث تكون قيم كرونباخ ألفا ضعيفة وغير مقبولة إذا كانت أقل من (0.60)، وإذا كانت قيمة كرونباخ ألفا ما بين (0.60

– 0.70) تكون مقبولة، وإذا كانت قيم كرونباخ ألفا ما بين (0.70 – 0.80) تكون جيدة، وإذا كانت قيم كرونباخ الفا ما بين (0.80 – 1.00) تكون ممتازة (Hair et al., 2020)، وكانت قيم معامل الثبات للمؤشرات الرئيسة والفرعية والدرجة الكلية لكل محور من محاور الدراسة، كما في الجدول (3).

الجدول (3) معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

متغيرات الدراسة	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
العوامل الاجتماعية	0.881
العوامل الاقتصادية	0.880
الأداة ككل	0.919

يتضح من الجدول (3) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الفرعية للمقياس تراوحت بين (0.880–0.881)، وبمعامل ثبات كلي بلغ (0.919)، وهي قيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية كما ذُكر لدى(Hair et al., 2010).

مفتاح تصحيح أداة القياس:

كانت الاستجابات على فقرات أداة الدراسة من خلال تدرج سلم (ليكرت الخماسي) ضمن بدائل الإجابة (بدرجة عالية جداً = 5، بدرجة عالية =4، بدرجة متوسطة = 3، بدرجة متدنية = 2، بدرجة متدنية جداً =1)، وقد تم تطبيق المعادلة (القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة / عدد المستويات)، وبذلك يتضح أن المستوى المنخفض يكون من 1.00 – 2.33، ويكون المستوى المتوسط من 2.34 –3.67، ويكون المستوى المرتفع من 3.68– 5.00.

إجراءات الدراسة:

لكل دراسة إجراءاتها الخاصة بها، وقد تمثلت إجراءات الدراسة الحالية بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة بدور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، حيث تم بناء الإطار النظري للدراسة من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة (الجنفاري، 2020؛ مراد، 2016؛ جمال، 2015)، كما تم بناء أداة القياس من خلال مراجعة استبانات مطبقة في بعض الدراسات السابقة، ومن ثم تم بناء فقرات أداة القياس بما يتماشى مع أسئلة الدراسة وأهدافها، كما تم عرض تلك الأداة على مجموعة من المحكمين للوصول إلى نسخة نهائية يمكن تطبيقها على أفراد الدراسة، وبالفعل تم تطبيق أداة القياس على أفراد العينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، وبعد التوصل إلى إجابات

أفراد العينة، تم تحويل الاستجابات إلى درجات خام ومعالجتها إحصائياً واستخراج النتائج، حيث استغرق الوقت لجمع البيانات والتطبيق كجانب عملي مهم للدراسة (30) يوماً.

متغيرات الدراسة المستقلة:

أ. العوامل الاجتماعية.

ب. العوامل الاقتصادية

ج. المتغير التابع:

د. وقوع الضحية في الجريمة.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

عملت الدراسة الحالية على استخدام العديد من الأساليب الإحصائية للتوصل إلى ما تصبو إليه من نتائج، إذ تطرقت الدراسة إلى استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة، واستخدام اختبار Pearson Correlation للتحقق من صدق البناء الداخلي لأدوات الدراسة، واستخدام اختبار كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات الأدوات، كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على مستوى الفقرات والمجالات ككل، واستخدام اختبار العينة المستقلة One Sample T-test للتحقق من دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

نتائج الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة، تم استخراج نتائج الدراسة للإجابة عن أسئلة الدراسة كالآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول : ما دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب الفقرات تنازلياً حسب أهميتها للتعرف إلى دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية" مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
11	قضاء الأشخاص معظم أوقاتهم خارج منازلهم يجعل منهم ضحية سهلة للجريمة	4.86	0.35	1	مرتفعة
12	النمط الروتيني لخروج جميع أفراد العائلة لقضاء احتياجات لهم وإبقاء بيوتهم فارغة يجعلهم أكثر عرضة بان تكون بيوتهم عرضة للاعتداء من قبل المجرمين	4.82	0.39	2	مرتفعة
1	النمط الروتيني للأشخاص في قضاء أجازاتهم السنوية والعطل خارج البلد هم أكثر الأشخاص عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	4.69	0.47	3	مرتفعة
13	النمط الروتيني للأشخاص الذين يقومون في إدخال الغرباء إلى بيوتهم أو إلى الممتلكات بدون أخذ الحيطة والحذر هم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	4.63	0.49	4	مرتفعة
14	أنشطة الشباب الصغار الذين يقضون أوقاتاً طويلة خارج منازلهم في ساعات الليل هم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	4.58	0.50	5	مرتفعة
15	الكوارث والظروف الطارئة او حدوث أي حالة تجبر الناس على الهرب من محلاتهم وبيوتهم تجعل منهم ومن بيوتهم ومحلاتهم ضحية للجريمة	4.54	0.50	6	مرتفعة
5	أفراد الأسر المفككة هم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	4.42	0.50	7	مرتفعة
7	رفقاء السوء هم أكثر الأشخاص التي تسهل بان يكونوا ضحية للجريمة	4.37	0.49	8	مرتفعة
17	غياب رقابة الأسرة تعرض أبنائها بأن يكونوا ضحية	4.23	0.42	9	مرتفعة

	للجريمة.				
2	شعور الأقليات في المجتمعات بالضعف والخوف وعدم الأمان تجعل منهم ضحايا للجريمة	3.89	0.64	10	مرتفعة
3	الأفراد ممن لديهم شعور بالعنصرية والتحيز لعرقهم أو دينهم أو طائفتهم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.80	0.62	11	مرتفعة
4	الشخص الذي يتعمد الاستهزاء بالآخرين هو أكثر عرضة بان يكون ضحية للجريمة	3.74	0.64	12	مرتفعة
6	رغبة الفرد في إبراز الذات في منطقة يكثر بها الجريمة تقود الفرد بان يكون ضحية للجريمة	3.66	0.62	13	مرتفعة
8	الأطفال ذو العاهات والإعاقات هم أكثر الشرائح عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.60	0.52	14	متوسطة
9	المتسولين هم أكثر الأشخاص بان يكونوا ضحية للجريمة	3.57	0.53	15	متوسطة
10	كبار السن هم أكثر الشرائح عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.55	0.53	16	متوسطة
16	الأسرة التي تعاني غياب أحد الوالدين أو كليهما يتعرض أطفالها بأن يكونوا ضحية للجريمة.	3.52	0.53	17	متوسطة
	المجموع الكلي	4.15	0.31		مرتفعة

يظهر من خلال استجابات المشاركين من أفراد عينة الدراسة والمبينة في الجدول (4) أن تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لـ (دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية)، بين (4.86 و 3.52)، حيث حازت هذه العوامل على متوسط حسابي إجمالي (4.15)، وبمستوى مرتفع، وقد جاءت الفقرة التي نصت على "قضاء الأشخاص معظم أوقاتهم خارج منازلهم يجعل منهم ضحية سهلة للجريمة" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.86)، وبانحراف معياري (0.35)، وبمستوى مرتفع، وقد جاءت الفقرة التي نصها " النمط الروتيني لخروج جميع أفراد العائلة لقضاء احتياجات لهم وإبقاء بيوتهم فارغة يجعلهم أكثر عرضة بان تكون بيوتهم عرضة للاعتداء من قبل المجرمين" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.82) وانحراف معياري (0.39) وبمستوى مرتفع أيضاً، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة التي تنص على "النمط الروتيني للأشخاص في قضاء أجازاتهم السنوية والعطل خارج البلد هم اكثر الأشخاص عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط

حسابي (4.69) وانحراف معياري 0.47) وبمستوى مرتفع كذلك الأمر، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة التي نصها " النمط الروتيني للأشخاص الذين يقومون في إدخال الغرباء إلى بيوتهم أو إلى الممتلكات بدون أخذ الحيطة والحذر هم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (4.63) وانحراف معياري (0.49) وبمستوى مرتفع، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة التي تنص على " أنشطة الشباب الصغار الذين يقضون أوقاتاً طويلة خارج منازلهم في ساعات الليل هم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (4.58) وانحراف معياري (0.50) وبمستوى مرتفع.

وفي الترتيب الأخير لفقرات هذا البعد، جاءت الفقرة التي نصها "الأسرة التي تعاني غياب أحد الوالدين أو كليهما يتعرض أطفالها بأن يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (3.52) وانحراف معياري (0.53) وبمستوى متوسط، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة، جاءت الفقرة التي نصها "كبار السن هم أكثر الشرائح عرضة بأن يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.53) وبمستوى متوسط.

وللتحقق من أن للعوامل الاجتماعية دوراً في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، تم استخدام اختبار العينة المستقلة One Sample T-test والتي تظهر نتائجه في الجدول (5) الآتي:

الجدول (5) اختبار العينة المستقلة One Sample T-test للتعرف إلى دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور العوامل الاجتماعية	4.15	0.31	30.236	1.96	64	0.00*

*: دالة عند مستوى (0.05)

يلاحظ من الجدول (5) أن بلغت قيمة الإحصائي (T) لدور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية (30.236) وهي قيمة أعلى من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.96)، وهي ذات معنوية عند مستوى (0.05)، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين المتوسط الحسابي على مقياس الدراسة، والمتوسط الحسابي الافتراضي (3.00) مما يشير إلى وجود دور للعوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيب الفقرات تنازلياً حسب أهميتها للتعرف إلى دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية" مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
6	تباهي الغني بثروته يجعله ضحية للجريمة.	4.72	0.45	1	مرتفعة
7	ضعف الرقابة على مساكن الأغنياء تجعل منهم أكثر عرضة للجريمة	4.68	0.47	2	مرتفعة
8	عزلة مساكن الأغنياء يشجع المجرم بارتكاب جريمته وجعلهم ضحية له	4.58	0.50	3	مرتفعة
9	الأشخاص الذين يتبهرجون في اللباس أكثر الناس عرضة بان يكونوا ضحية للمجرمين	4.54	0.50	4	مرتفعة
11	إبراز المال في الكثير من المواقف أثناء الشراء يؤدي بهم بان يكونوا ضحية للجريمة	4.54	0.50	4	مرتفعة
13	شراء السيارات الفارهة لأبناء الأغنياء يجعل منهم ضحية للجريمة	4.43	0.50	6	مرتفعة
17	الأطفال الذين تعطيهم أسرهم الأموال بغرض التسوق أو شراء احتياجات الأسرة هم أكثر عرضة بان يكونوا عرضة للجريمة	4.38	0.49	7	مرتفعة
1	الإغراء المادي للفقير يجعل منه ضحية سهلة للجريمة	4.32	0.47	8	مرتفعة
4	حرمان الفقير من كافة أوجه الدفاع الاجتماعي يجعل	4.28	0.45	9	مرتفعة

	منه ضحية سهلة للجريمة				
5	يستغل المجرم رغبة الفقراء في التماثل مع الأغنياء مما يجعل منهم ضحية للجريمة	4.23	0.42	10	مرتفعة
10	طمع الأغنياء في زيادة ثروتهم بالوسائل غير شرعية أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	4.17	0.38	11	مرتفعة
12	ظروف المنافسة غير الشريفة في العمل من قبل رجال الأعمال والأغنياء تشجع المجرم في استغلالها وارتكاب الجريمة ضد المتنافسين.	4.05	0.33	12	مرتفعة
15	الغنى المبني على الاتجار بالممنوعات هي ظروف مشجعة للوقوع ضحية للجريمة	3.95	0.41	13	مرتفعة
16	المحلات التي تبيع المسكرات في منطقة معينة تسمح بوقوع الجريمة.	3.91	0.42	14	مرتفعة
2	الأشخاص الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة هم أكثر الأشخاص عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.77	0.52	15	مرتفعة
3	الديون المترتبة على الفقير قد تكون عاملا بان يكون ضحية للجريمة	3.72	0.55	16	مرتفعة
14	المتعاطين للمخدرات هم ضحية سهلة للجريمة.	3.63	0.49	17	متوسطة
18	الأشخاص الذين يعملون في مهن معينة كالشرطة أو الحراس هم أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.57	0.50	18	متوسطة
20	الأشخاص الذين يعملون في وقت متأخر من الليل أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.52	0.50	19	متوسطة
19	الأشخاص ممن يعملون بأعمال غير مشروعة كالدعارة والنوادي الليلية أكثر عرضة بان يكونوا ضحية للجريمة	3.18	0.68	20	متوسطة
21	الأشخاص الذين يعملون في مناطق ذات نسب عالية من الجرائم أكثر عرضة بأن يكونوا ضحية للجريمة	2.89	0.71	21	متوسطة

22	الأشخاص الذين يعملون حراس للممتلكات والأشياء الثمينة أكثر عرضة بان يكون ضحية للجريمة	2.42	1.07	22	متوسطة
	المجموع الكلي	3.98	0.29		مرتفعة

يظهر من خلال استجابات المشاركين من أفراد عينة الدراسة والمبينة في الجدول (6) أن تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لـ (دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية)، بين (4.72 و 2.42)، حيث حازت هذه العوامل على متوسط حسابي إجمالي (3.98)، وبمستوى مرتفع، وقد جاءت الفقرة التي نصت على "تباهي الغني بثروته يجعله ضحية للجريمة" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.72)، وبانحراف معياري (0.45)، وبمستوى مرتفع، وقد جاءت الفقرة التي نصها " ضعف الرقابة على مساكن الأغنياء تجعل منهم أكثر عرضة للجريمة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.68) وانحراف معياري (0.47) وبمستوى مرتفع أيضاً، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة التي تنص على " عزلة مساكن الأغنياء يشجع المجرم بارتكاب جريمته وجعلهم ضحية له" بمتوسط حسابي (4.58) وانحراف معياري (0.50) وبمستوى مرتفع كذلك الأمر، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة التي نصها " الأشخاص الذين يتبهرجون في اللباس أكثر الناس عرضة بان يكونوا ضحية للمجرمين" بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.50) وبمستوى مرتفع، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة التي تنص على "إبراز المال في الكثير من المواقف أثناء الشراء يؤدي بهم بان يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (4.54) وانحراف معياري (0.50) وبمستوى مرتفع.

وفي الترتيب الأخير لفقرات هذا البعد، جاءت الفقرة التي نصها "الأشخاص الذين يعملون حراس للممتلكات والأشياء الثمينة أكثر عرضة بأن يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (1.07) وبمستوى متوسط، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة، جاءت الفقرة التي نصها "الأشخاص الذين يعملون في مناطق ذات نسب عالية من الجرائم أكثر عرضة بأن يكونوا ضحية للجريمة" بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (0.71) وبمستوى متوسط.

وللتحقق من أن للعوامل الاقتصادية دوراً في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، تم استخدام اختبار العينة المستقلة One Sample T-test والتي تظهر نتائجه في الجدول (7) الآتي:

الجدول (7) اختبار العينة المستقلة One Sample T-test للتعرف إلى دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور العوامل الاقتصادية	3.98	0.29	27.613	1.96	64	0.00*

*: دالة عند مستوى (0.05)

يلاحظ من الجدول (7) أن بلغت قيمة الإحصائي (T) لدور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية (27.613) وهي قيمة أعلى من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.96)، وهي ذات معنوية عند مستوى (0.05)، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين المتوسط الحسابي على مقياس الدراسة، والمتوسط الحسابي الافتراضي (3.00) مما يشير إلى وجود دور للعوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية، والجدول (8) يوضح ذلك:

الجدول (8) التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية

الجرائم التي تقع فيها الضحية	التكرار	النسبة المئوية (%)
السرقة	18	27.7
الاحتيال	13	20.0
العنف	9	13.8
الاتجار والتعاطي للمخدرات	8	12.3
التحرش الجنسي	6	9.2
القتل	4	6.2

الاغتصاب	3	4.6
السطو المسلح	2	3.1
الاختطاف	2	3.1
الكلي	65	100.0

أظهرت نتائج الجدول (8) أن أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية هي: السرقة، وبنسبة مئوية بلغت (27.7%)، ومن ثم جاءت جريمة الاحتيال بنسبة (20%)، وفي الترتيب الثالث جاءت جريمة العنف بنسبة مئوية بلغت (13.8%)، وفي الترتيب الرابع جاءت جريمة الاتجار والتعاطي للمخدرات بنسبة (12.3%)، ومن ثم جاءت جريمة التحرش الجنسي بنسبة (9.2%) من التوزيع العام، تلاها جريمة القتل بنسبة (6.2%)، فجريمة الاغتصاب بنسبة (4.6%)، وبالترتيب الأخير جاءت جرائم السطو المسلح والاختطاف بنسبة (3.1%) لكل منهما، والشكل رقم (1) الآتي يوضح ذلك.

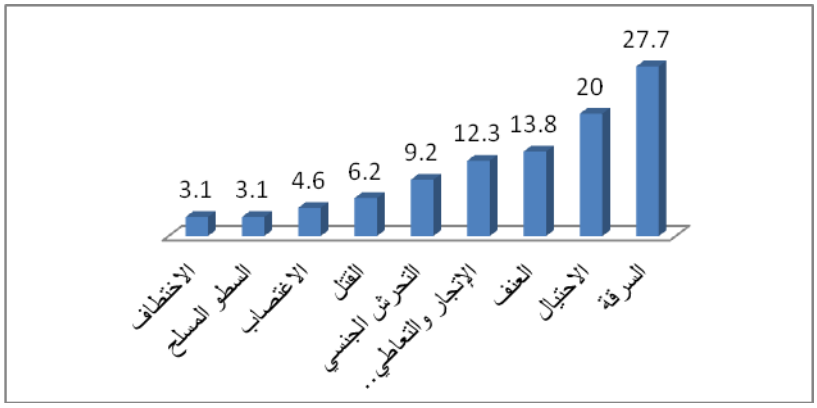

الشكل رقم (1) أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية

مناقشة النتائج والتوصيات:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور العوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية

أظهرت نتائج الدراسة ومن خلال استجابات المشاركين أن هنالك دوراً هاماً ومرتفع المستوى للعوامل الاجتماعية في وقوع الضحية في الجريمة، حيث تبين أن قضاء الأشخاص معظم أوقاتهم خارج منازلهم، يجعل منهم ضحية سهلة للجريمة، كما أن النمط الروتيني لخروج جميع أفراد العائلة لقضاء احتياجات لهم وإبقاء بيوتهم فارغة يجعلهم أكثر عرضة بأن تكون بيوتهم عرضة للاعتداء من قبل المجرمين، فبرأي الباحثة ترى أنه "نعم" فهذا دافع لوقوع الضحية في الجريمة كون قضاء الأشخاص معظم أوقاتهم خارج

المنزل، فحتماً سيكون المنزل فارعاً من أهله ، مما يجعله هدفاً أكثر جاذبية للمجرمين، والذين يتطلعون إلى الفرص السهلة، ومن هنا يركز بعض الأفراد الذين لديهم ميول جرمية على الفرص السهلة ، وهنا يمكن الاستفادة من المعلومات التي تتجمع نتيجة تكرار الفرصة واحتمالية نجاح العملية في سرقة احدى المنازل التي يغيب عنه أفراده ولساعات طويلة، أو قضاء أوقات العطل والإجازات خارجه، فإنه من السهل اقتحامه، والتفكير بسرقته، الأمر الذي يجعل أهله ضحية لجريمة لم يكونوا يتحسبون لها، وبرأي الباحثة أيضاً يمكن أن يقع الضحية في الجريمة نتيجة لنقص الإشراف، إذ قد يكون لنقص الإشراف في المنقة حول المنازل الفارغة عاملاً يزيد من احتمالية وقوع الجريمة على الضحية، وهنا يأتي دور نمط الحياة الحضرية في الأماكن النشطة، حيث يكون الأفراد أكثر عرضة لترك منازلهم بشكل متكرر للقيام بالأنشطة اليومية، وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به نظريات الأنماط الحياتية، من خلال نظرية "النشاط الرتيب"، والتي ركزت على تأثير الحياة الحضرية والأنشطة الروتينية على الجريمة والتي بينت العوامل الرئيسة لوقوع الضحية في الجريمة وهي: الجاني ذو الدافعية، والهدف المناسب، وغياب الحراسة الكافية، وهنا يُظهِر كيف يؤثر الروتين الحضري على الحماية والفرص الجرمية.

كما يضع الباحث اللوم على أصحاب المنازل في تعرضهم للجريمة كضحايا، إذ أن التواجد المنخفض في المنازل، يتيح الاعتداء عليها وبسهولة، ودون تدخل أي من الأفراد وقت وقوع الجريمة أو السرقة، فالنمط الروتيني في خروج أفراد العائلة من المنزل وفي أوقات وفترات معينة، يُمكِّن المجرمين من تحقيق غاياتهم، في ظل تأكيد المعلومات بأن هناك أحد المنازل فارغاً، وأن لأهله أوقاتاً معينة في الخروج والعودة، فهذه فرصة جاهزة للمجرمين الذين يتتبعون هذه النماذج ويستغلون الفرص عند غياب السكان، مما يتيح لهم مجالاً كبيراً لتحقيق ما يصبون إليه، وانعكاس ذلك على ضحية لم يكن يتحسب أو يتوقع حدوث ما يحدث، وهذا نتيجة للإهمال أو عدم الرقابة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الجنفاوي، 2020؛ ومراد، 2016).

كما أظهرت النتائج أن غياب الشباب عن منازلهم ولأوقات متأخرة من الليل فرصة لتعرضهم للجريمة ويمكن أن يصبحوا ضحية من ضحايا أوقات التأخير عن المنزل، وقد تعلل الباحثة هذه النتيجة إلى أن تواجد الشباب في الأماكن العامة ليلاً ولساعات متأخرة، يعرضهم لمخاطر أكبر خاصة إذا كانوا في مناطق تشهد نشاطاً جرمياً، وهنا يمكن أن يتعرضوا للعنف من قبل الأشخاص المجرمين ذوي النوايا العدوانية، كما يمكن أن يتعرضوا لـ"جرائم الفرصة"، والتي تتمثل بالسرقات أو الاعتداءات العشوائية، حيث تنتشر هذه الجرائم في أوقات متأخرة من الليل في ظل غياب الرقابة، إذ يمكن أن يكون هنالك نقصاً في رقابة الشرطة أو الحماية الأمنية في ساعات متأخرة من الليل مما يزيد من احتمالية وقوع الضحية في الجريمة، ويمكن أن تعزى الباحثة ذلك أيضاً إلى اتخاذ بعض القرارات الخاطئة وغير الحكيمة، أو التأثر

ببعض الضغوط الاجتماعية، مما يجعل الشباب أكثر للمشكلات بأوقات متأخرة من الليل، وأن يصبحوا ضحية للجريمة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما دور العوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

أظهرت نتائج الدراسة ومن خلال استجابات المشاركين أن هنالك دوراً هاماً ومرتفع المستوى للعوامل الاقتصادية في وقوع الضحية في الجريمة، حيث تبين أن "تباهي الأغنياء بثرواتهم يجعلهم عرضة للجريمة وأن يكونوا بمثابة الضحية"، كما أن "ضعف الرقابة على مساكن الأغنياء تجعل منهم أكثر عرضة للجريمة" و"عزلة مساكنهم تشجع المجرمين على ارتكاب جرائمهم، وأن يكونوا ضحية لهؤلاء المجرمين"، كما أن "الأشخاص الذين يبتهرجون في اللباس" هم أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة، و"إبراز المال في الكثير من المواقف أثناء الشراء" يؤدي بالأفراد إلى أن يصبحوا ضحية للجريمة، و"شراء السيارات الفارهة للأبناء" يجعل منهم ضحية للجريمة، كل هذه العوامل وبرأي الباحث هي عوامل مهمة ومؤدية إلى أن يصبح الفرد ضحية للجريمة وبدرجة سهلة.

فإنه ومن الملفت للأنظار الأشخاص الذين يتمتعون بمزايا اقتصادية ظاهرة، ويشكل ذلك مطمعاً للمجرمين والمنحرفين، والمتطفلين، والطامعين في أموال الغير، في ضوء ما يعانوه من الحرمان، والجوع، وألم الفقر، وهنا يأتي غياب المعيارية بشكل كبير جداً لدى هؤلاء المجرمين، ويظهرون الحقد، والطمع والجشع في تعويض ما يفقدونه بالاعتداء على أموال الغير، أكان بالسرقة، أو الاحتيال، أو بالقتل، أو التخريب والإيذاء في بعض الحالات.

كما يمكن أن يكون الأغنياء ضحية للجريمة لأسباب متعلقة بالثروة المرئية، والتي تتمثل في الممتلكات الفاخرة، والمعروضة للعامة، مما يجعلها هدفاً سهلاً للمجرمين والمنحرفين، كما التواجد في المناطق العرضية، حيث يعيش الكثير من الأغنياء في مناطق عالية الطبقة، أو يقوموا بزيارة أماكن عامة فاخرة، وذات طابع طبقي فاره، لا يمكن دخوله إلا من قبل أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء، مما يزيد من فرص تعرضهم للسرقة وأن يصبحوا ضحية سهلة للجريمة، كما أنه ومن المهم بمكان أن يصبح الضحية عرضة للجريمة من خلال ما يستخدمه من وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قد يشارك الأغنياء حياتهم وممتلكاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي ويعرضونها متباهين بها، وهو ما يمكن أن يوفر للمجرمين معلومات تسهل عليهم اقتحام الأغنياء وسرقتهم، أو الاعتداء عليهم وإيذائهم وصولاً إلى ما يريدونه من أموال أو مقتنيات ثمينة، فالممتلكات الثمينة والفاخرة للأغنياء، مثل المجوهرات والسيارات الفارهة، تشكل جذباً للمجرمين الراغبين في الحصول على مكاسب مالية سريعة، أو إشباع رغباتهم في ضوء إدمانهم على المخدرات أو الاتجار بها، فالمجرمون بحاجة إلى المال للتعاطي، وما هي الطريقة لتوفير ذلك إلا سرقة

الأغنياء والذين يوفرون بيئة سهلة في ضوء بعض الظروف، ولا تستثنى الباحثة وقوع الضحية في الجريمة نتيجة لقضاء أوقات طويلة خارج المنزل، إذ يمكن للأغنياء قضاء أوقات طويلة خارج منازلهم بسبب السفر أو الالتزامات الاجتماعية، مما يجعل منازلهم هدفاً للسرقة، وأن يكونوا ضحية سهلة للجريمة، ولا يستثنى التحديات الأمنية والتي ربما قد يكون الأغنياء عرضة للسرقة أو الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم بسبب تحديات الأمان المتزايدة في بعض الأحيان، خاصة إذا كانت وسائل الحماية غير كافية.

ولا ينسى جانب الحسد والغيرة ما بين الأصدقاء، حيث يمكن أن يلعب التنافس على الممتلكات أو على كسب المال الأثر البالغ في تعرض الضحية للجريمة، فالتنافس غير الشريف، والحقد وغياب المعايير الأخلاقية ما بين الأغنياء سبباً من وقوع الضحية في الجريمة، وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به فرضيات الجماعات المتكافئة فهناك ضحية يتعرض للجريمة نتيجة لعوامل بيئية مساعدة، كما أن نتائج هذه الدراسة تتفع مع نتائج دراسة (جمال، 2015)، والتي بينت أن القتل والاعتداء يأتي على الضحية نتيجة للعوامل اقتصادية تتمثل في امتلاك الفرد للمال والذي يلفت الأنظار، ويجعل صاحبه عرضة لأن يكون ضحية بارزة للجريمة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة نايف للعلوم الأمنية؟

أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر الجرائم التي تقع فيها الضحية تتمثل في السرقة وبنسبة (27.7%) من التوزيع العام للجرائم، تبعتها جرائم الاحتيال بنسبة (20%)، ومن ثم جرائم العنف بنسبة (13.8%) من التوزيع العام، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن أكثر الضحايا هم من الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب المنازل والممتلكات الفارهة، وهنا تتحرك الطبيعة البشرية والغريزة التي تدفع الأشخاص المجرمين والمنحرفين وأصحاب السوابق الجرمية إلى ممارسة جرائمهم على فئات تمتلك المال، لتعويض ما يفتقدونه، وما يحرمون منه، كما أنهم ربما يعيشون في ظروف الفقر، أو الرغبة في تحقيق الذات من خلال الاعتداء على ممتلكات الغير، وهنا يبدأ المجرمون في التعدي على الضحية، إما بالاحتيال، أو السرقة، أو العنف، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما تبنته نظريات الأنماط الحياتية، وتهور المجني عليه، وفرضيات الجماعات المتكافئة.

التوصيات:

1. تسليط الضوء على كيفية تعرض الأغنياء لخطر السرقة وإبراز أهمية اتخاذ التدابير الأمنية لحماية ممتلكاتهم وسلامتهم.
2. على الأفراد اتخاذ إجراءات مثل تحسين أنظمة الأمان المنزلي، وتبادل المعلومات مع الجيران، وتوخي الحذر عند ترك المنزل، واستخدام تكنولوجيا الأمان.
3. التقليل من الخروج أثناء الليل ولساعات متأخرة، واتخاذ القرارات الصائبة تجاه أماكن الخروج في الليل.

4. التقليل من التباهي والتظاهر، وإبراز الممتلكات والمقتنيات الثمينة، وعدم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، للحد من تعرض الضحية للوقوع في الجريمة.

5. إجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة، نظراً لقلتها على الصعيد العربي والأجنبي، مع إبراز الأسباب لوقوع الضحية في الجريمة.

المصادر والمراجع:

جمال، معتوق (2015) مساهمة الضحايا في السلوكيات الإجرامية والعنيفة الواقعة عليهم في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج: 8، ع: 2 ، ص: 11 –28.

الجنفاري، خالد مخاف (2020) دور الضحية في تسهيل ارتكاب الجريمة، من وجهة نظر الضباط العاملين لدى الإدارة العامة للمباحث الجنائية في محافظات الكويت، مج: ٣٢، عدد: 1.

الحافظي، إحسان (2020) السياسات الأمنية في المغرب : في السلطة وأدوار النخب السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حكمي، فواز بن يحيى (2015) البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية السعودية من منظور مدرسة الدفاع الاجتماعي، أطروحة دكتوراه.

غداوية، سعيد وبونازف، فتحي (2021) دور الضحية في التحقيق الجنائي المعاصر، دراسة ميدانية على عينة من الشرطة العلمية والقضائية لولاية عين الدفلى والبليدة.

كوكب الزمان، بجة (2021) عوامل الخطر الإجرامي الديناميكية في مرحلة المراهقة – قراءة تحليلية.

لموشي، حهيدة (2018). دور الضحية في حدوث جريمة النصب والاختيال، مقارنة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (15)، جامعة العربي التبيسي، الجزائر.

الليمون، سهيل (2017). العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة (الجزء الأول): مقاربات سوسيولوجية وبعض الحالات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محب الدين، محمد (2010) تعويض ضحايا الجريمة في الشريعة والقانون، Naif Arab University (NAUSS)، العدد (492).

مراد، سالي (2016) دور الضحية في وقوع جريمة السرقة: دراسة ميدانية في ولاية البليدة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، رسالة دكتوراة غير منشورة.

منصور، كامل وعلم الدين، محمود وفتحي، سالم (2011) أطر معالجة الجرائم والحوادث في صحيفة أخبار الحوادث، دراسة تحليلية، مجلة بحوث التربية النوعية، (20 خاص) 389 – 415.

هلالي، ناجي محمد (2012). ضحايا الجريمة، دراسة اجتماعية على عينة من ضحايا جرائم السرقة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد (21)، العدد (82)، القيادة العامة لشرطة الشارقة، مركز بحوث الشرطة، الشارقة.

الوريكات، عايد عواد (2013) نظريات علم الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

Christie, N. (1986). Th e Ideal Victim. I E. A. Fattah (red.), From Crime Policy to Victim Policy. (s. 17-30). Th e MacMillan Press, London.

Daly, M., Wilson, M., & Vasdev, S. (2001). Income inequality and homicide rates in Canada and the United States. Canadian Journal of Criminology, 43(2), 219–236.

Doerner, W. G., & Lab, S. P. (2011). Victimology: Sixth edition. Cincinnati, OH US: Anderson Publishing Co.

Dysting, M., Gauffi n, E., Nilholm, A. & Westerling, E. (2000). Gatuvål dets ansikte på Sabbatsbergs akutklinik. Gatuvåldets utseende, verkningar och koncentrering. Del II. Sabbatsbergs akutklink, Stockholm.

El-Abbasy, Y. B., Bahgat, H., M Amin, A., & Kamel, R. M. (2021). The Role of Societal Lifestyles and Their Diversity in Prioritizing the Variables of Quality of Life in The Residential Environment. Journal of Urban Research, 40(1), 36-53.

Eriksson, K. (1995). Motsträvighet som anomali i rättsväsendet. Poliser och åklagare om kvinnomisshandel. I Kvinnofr id (SOU 1995:60) (s. 81-160). Fritzes, Stockholm

Fattah, E. A. (1994). Th e Interchangable Roles of Victim and Victimizer. HEUNI.

Gannon, M. and Mihorean, K. (2005) Criminal Victimization in Canada, 2004. Canadian Centre for Justice Statistics, Ottawa.

Hair, J. F; Black, W. C; Babin, B. J; Anderson, R. E & Tatham, R. L, (2010),"Multivariate Data Analysis ", 7th edition., New York:

Jarjoura, D. A. (1989). Household Characteristics, Neighborhood Composition and Victimization Risk. Social Forces, Vol. 68, No. 2 (Dec., 1989), 68(2), 621-640.

Lindgren, M. & Malm, U. (1997a). Åklagarmiss bakom fr ikännande. DN Debatt 3/5 1997.

Nazaretian, Zavin (2014) Social Status, Opportunity And Repeat Victimization: The Unequal Distribution Of Safety, Wayne State University

Nilsson, Anders & Estrada, Felipe (2006)The Inequality of Victimization: Trends in Exposure to Crime among Rich and Poor, European Journal of Criminology, Vol: 3, issue: 4.

Pallant, J., (2005), SPSS survival manual: a step by step guide to data analysis using SPSS for windows (Version 12). 2nd ed. Maidenhead: Open University Press.

Rest, J. (1979). Development in judging moral issues. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Sergianni, Vasiliki (2012) Victims of Crime, A European Association of Psychology and Law – Student Society Publication.

Skogan, W. G. & Maxfi eld, M. G. (1981). Coping with crime. Sage Publications, California.

Thotakura, Sowmyya (2011) Crime: A Conceptual Understanding, Indian Journal Of Applied Research 4(3):196-198.

UN. (1985). UN Basic Principles.